

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مستخلص البيانات الماضية

لقد شَعَّبَ المحقق الاصفهاني الوجود إلى علمي ذهني و إلى ملحوظ خارجي فیلاحظ المولى وجوده العلمي ثم سيقصد المكّف وجوده الخارجي، فببركة هذا التشعيّب قد حلّ عقدة الخلف - بأن المكّف الخارجي سيُنوي التّصوّر الذهني للمولى -.

ثم استذكرنا إشكالية المحقق العراقي بأنّه لا يُناح لنا أن نفترض الوجود العلمي مستقلاً عن الخارج كي نمتلك وجودين فينهار الخلف - زعماً من الاصفهاني - بل الوجود العلمي دوماً يعُدّ طريراً مُندكًا في الخارج فهو الميزان الرئيسي لتشريع القصد و امتثاله و لهذا سيُصبح الأمر مع القصد عنصراً خارجياً تماماً، فعليه، ستتجدد عویصة الخلف ثانيةً.

ثم منّا المحقق العراقي حلاً آخر - للخلف - زاعماً أن المولى سيتصوّر «الأمر مع قصده» لحاظاً ذهنياً فحسب فوقيئاً لا يتقدّم المتأخر نهائياً إذ «اللحاظ» عديم الحركة، بخلاف الملحوظ.

ولكنا قد هاجمنا المحقق العراقي بأنّ عنصري «التقدّم و التّأخّر» - المبحوثين حالياً - يُعدان وصفاً للملحوظ الخارجي - لا للحاظ الذهني - فهو الذي سيتقدّم و يتّأخّر فيخلق المحدود هنا أيضاً.

أجل لو أتّصف الحاظ بالتقدّم و التّأخّر بحيث نفترض أنّ «عملية لحاظ الأمر مع قصده» ستُقدّم الأمر تارةً و تُؤخّره تارةً - عن القصد - بآنٍ و لحاظ موحد، لحسّنت مقالة المحقق العراقي بينما الحق أنّ الملحوظ الخارجي هو المتألّس بالتقدّم و التّأخّر، فلم يَتلاشَ الخلف إذن.

معطيات المحقق النائيني حول شتى الاستحالات

لقد أتّجه المحقق النائيني متّجه الشّيخ الأعظم و المحقق الآخوند زاعماً أيضاً استحالات «اتخاذ القصد شرطاً و شطراً ضمن المتعلق» و حيث إنّ علاقة «التّقييد والإطلاق» هي من نَمَطِ «الملكة و عدمها» وبالتالي، لو استحال تقييد الأمر بالقصد لاستحال إطلاقه تباعاً، فلا تَتّسجّل التّوصلية إذن.

و أمّا ماقيل الآن نصّ حواراته: [1]

«لا إشكال في أن كل حكم له متعلق و موضوع:

- المراد من المتعلق هو ما (العمل الذي) يطالب به العبد من الفعل أو الترك، كالحج، و الصّلاة، و الصّوم، و غير ذلك من

- المراد بالموضوع هو ما أخذ مفروض الوجود في متعلق الحكم (فالملکف هو الذي سيمثل المتعلق) كالعقل البالغ المستطيع مثلاً. وبعبارة أخرى: المراد من الموضوع هو المكلف الذي طوب بالفعل أو الترک بما له من القيود و الشرائط: من العقل و البلوغ و غير ذلك. (فهذا التفكير قد اشتهر منذ عهد المحقق الثانيي حيث قد ابتكرها باجتهاده)

ثم إن كلاً من الموضوع و المتعلق له انقسامات:

1. (الانقسامات الأولى: وهي) عقلية سابقة على مرحلة ورود الحكم عليه (فهي معقولة بلا احتياجها لتصور حكم لها كالصلة بلا لاحظ أحکامها) و هذه الانقسامات تلحق له بحسب الإمكان العقلي و لو لم يكن هناك شرع و لا حكم، ككون المكلف عاقلا، بالغا، قادرا، روميا، زنجيا، أحمر، أبيض، أسود، وغير ذلك من الانقسامات التي يمكن ان تفرض له، و ككون الصلة مثلاً إلى القبلة، أو في المسجد، أو الحمام، مقرونة بالطهارة، إلى غير ذلك من الانقسامات التي يمكن ان تفرض لها في حد نفسها و لو لم تكن متعلقة حكم أصلا.

2. (الانقسامات الثانية): و لكل منها أيضا انقسامات تلحقهما بعد ورود الحكم عليهما بحيث لو لا الحكم لما أمكن لحوق تلك الانقسامات لهما، ككون المكلف عالما بالحكم، أو جاهلا به، بداعه ان العلم (أو الجهل) بالحكم لا يمكن إلا بعد (إصدار الشارع) الحكم.

و هذا بخلاف العلم بالموضوع، فإنه يمكن لحوقه بدون الحكم. هذا بالنسبة إلى الموضوع. واما بالنسبة إلى المتعلق، ككون الصلة مما يتقرب و يمتنع بها، فإن هذا (القيد القُرْبِي) إنما يلحق الصلة بعد الأمر بها، إذ لو لا الأمر لما كان عروض هذا الوصف لها ممكناً.

ثم أنه لا إشكال في إمكان التقييد أو الإطلاق بالنسبة إلى كل من الموضوع و المتعلق بلحاظ الانقسامات (الأولى) السابقة على ورود الحكم، بل لا محيد: إما من الإطلاق أو التقييد، لعدم إمكان الإهمال الواقعي (ثبوت) بالنسبة إلى الأمر الملتفت، لوضوح أنه لا بد من تصوّر موضوع حكمه و متعلقه، فإذا كان ملتفتا إلى الانقسامات اللاحقة للموضوع أو المتعلق، فاما ان لا يعتبر فيه انقساما خاصا فهو مطلق، أو ان يعتبر فيه انقساما خاصا فهو مقيد (ثبوت).

و بالجملة: لو أوجب إكرام الجيران و هو ملتفت إلى ان الإكرام يمكن ان يكون بالضيافة و يمكن ان يكون بغيرها، و كذا كان ملتفتا إلى ان في الجيران عدوا و صديقا، فإن تساوت الأقسام في نظره فلا محيد من إطلاق حكمه، و إلا فلا بد من التقييد (بالصّدّيق مثلاً) بما يكون منها موافقا لنظره، هذا بحسب الثبوت و نفس الأمر. واما بحسب مقام الإثبات و مرحلة الإظهار، فيمكن فيه الإهمال لغرض له في ذلك. هذا في الانقسامات (الأولى) السابقة على الحكم اللاحقة للموضوع أو المتعلق.

و بتحرير آخر: إن ناتج هذه الانقسامات هو أن المولى حين انقساماته الأولى - بلا لاحظ الحكم - إما سيفعل أو سيُقيّد في أفق الثبوت بحيث لا يظلّ الموضوع مهملاً أو مجملأً أبداً، و ذلك نظير الصلة التي إما سنلحوظ فيها و جوب السورة أم لا فنسترسلها، في أجزاء الثبوت لو رفضنا كلا التقييد والإطلاق تماماً لارتكبنا المستحيل حتماً، بينما في أفق الإثبات و الدلالة الخارجية سيسمح للمولى إما أن يُهمل أو يُجمل.

و أما الانقسامات الثانية فإن أساس التقييد بأي قيد، سيعود مستحيلأ ثبوتاً بحيث لا يسع المولى أن يضُم قيدها - كقصد الأمر- في المتعلق إلا عقب إصدار الأمر أولاً، وبالتالي لو استحال التقييد ثبوتاً لاستحال التقييد إثباتاً بالتبع، و كذلك وضعية الإطلاقات

حيث ستصبح مستحيلة، و هذا ما لوح إليه المحقق النائي أياً هاتفاً:

«و اما الانقسامات (الثانوية) اللاحقة للحكم فلا يمكن فيها التقييد ثبوتاً، و إذا امتنع التقييد امتنع الإطلاق أيضاً لما بين الإطلاق و التقييد من تقابل العدم و الملكة، فالقدرة على أحدهما عين القدرة على الآخر، كما ان امتناع أحدهما عين امتناع الآخر و ذلك واضح.

فالشأن إنما هو في إثبات امتناع التقييد (ثبوتاً) فنقول: يقع الكلام تارة: بالنسبة إلى الموضوع (المكلف) و أخرى: بالنسبة إلى المتعلق (العمل) أما بالنسبة إلى الموضوع، فالتقييد تارة: يكون في مرحلة فعلية الحكم، و أخرى: يكون في مرحلة إنشائه.

و اما التقييد (الموضوع) في مرحلة فعلية الحكم فلا يعقل، للزوم الدور. و ذلك لأنّ فعلية الحكم إنما يكون بوجود موضوعه - كما أوضحناه في محله- فنسبة الموضوع إلى الحكم نسبة العلة إلى المعلول، و لا يعقل تقدم الحكم (و فعليته) على موضوعه، و إلا يلزم عدم موضوعية ما فرض كونه موضوعاً، و ذلك واضح. و من المعلوم: إنّ العلم بالشيء يتوقف على ثبوت الشيء (و فعليته) في الموطن الذي تعلق العلم به، إذ العلم لا بدّ من متعلق و رتبة المتعلق سابقة على العلم ليتمكن تعلق العلم به، فلو فرض أنّ العلم بالحكم أخذ قياداً للموضوع فلابدّ من ثبوت الموضوع بما له من القيود في المرتبة السابقة على الحكم، لما عرفت: من لزوم تقدم الموضوع على الحكم، ففعالية الحكم تتوقف على وجود الموضوع، فلو فرض أن العلم بالحكم أخذ قياداً في الموضوع يلزم توقف الموضوع على الحكم، لأنّ من أجزاء الموضوع العلم بالحكم، فلا بدّ من وجود الحكم ليتأتّم الموضوع بما له من الأجزاء، و هذا كما ترى يلزم منه الدور المتصّرّ.»

بيد أنّ صاحب الأجود -ه هنا- قد قرر استحالة «فعالية الحكم» بصياغة أخرى قائلاً:

«كما سيجيء في الواجب المنشروط إن شاء الله تعالى ان كل شرط موضوع و كل موضوع شرط و حيث إنه يتوقف العلم بشخص الحكم على وجود الحكم خارجاً و فرضه موجوداً (أي يتوقف على المعلوم) و إلا لا يعقل العلم به فيلزم الدور المتصّرّ و هو يتوقف الشيء على ما توقف عليه و كون الشيء معلولاً لمعلوله بلا واسطة، غاية الأمر أن التوقف من أحد الطرفين عقلي و هو يتوقف العلم على وجود المعلوم و من الطرف الآخر جعلياً و هو يتوقف فعلية الحكم على وجود العلم لأخذته في الموضوع شرعاً هذا بحسب مقام الفعلية»^[2]

بينما صاحب الفوائد -أخيراً- قد اعتقد بإمكانية أن يصبح التوقف من الجانبين عقلياً، فها هو يقول:

«غايتها أن التوقف من أحد الجانبين يكون شرعاً و هو يتوقف الحكم على الموضوع لأنّ الموضوع إنما يكون بحسب العمل الشرعي إذ لو لم يعتبره الشارع لما كاد ان يكون موضوعاً، و من الجانب الآخر يكون عقلياً و هو يتوقف الموضوع على الحكم، لأنّ توقف العلم الذي أخذ قياداً للمعلوم على المعلوم الذي هو الحكم حسب الفرض عقلي، و لكن تجعل التوقف من الجانبين عقلياً فتأمل.»^[3]

ثم عطّق المحقق النائي حواره إلى تشریح «الدور في مقام إنشاء» قائلاً:

«و على كلّ حال، لا إشكال في لزوم الدور ان أخذ العلم بالحكم قياداً للمعلوم في مقام فعلية الحكم. و اما ان أخذ قياداً في مقام إنشاء فربما يتوجه عدم المانع من ذلك، لأنّ إنشاء الحكم لا يتوقف على وجود الموضوع و ان توقف فعليته عليه (الموضوع) بل إنشاء الأحكام إنما يكون قبل وجود موضوعاتها (خارجاً) فيرتفع التوقف من أحد الجانبين هذا.

ولكن أخذ العلم بالحكم قياداً للموضوع في مرحلة الإنشاء (لا في مرحلة الفعلية التي أسلفناها) و ان لم يلزم منه الدور المصطلح، إلا أنه يلزم منه توقف الشيء على نفسه ابتداء بدون توسيط الدور (أي سيتوفر ملاك الدور لا اصطلاحه).

و توضيح ذلك: هو أن الدور عبارة عن الذهاب والإياب في سلسلة العلل والمعلولات، بان يقع ما فرض كونه علة لوجود الشيء في سلسلة معلوله، اما بلا واسطة كتوقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) أو مع الواسطة كما إذا فرض توسيط (ج) في البين، والأول هو المتصّر، والثاني هو المضمر.

و الوجه في امتناع الدور (في مقام الإنشاء) هو لزوم تقديم الشيء على نفسه الذي هو عبارة عن اجتماع النقيضين، فان هذا هو الممتنع الأولي العقلي الذي لا بد من رجوع كل ممتنع إليه، وإن لم يكن ممتنعا، فالممتنع الأولي هو أن يكون الشيء موجودا في حال كونه معدوما الذي هو عبارة عن اجتماع الوجود والعدم في شيء واحد في آن واحد، و الدور إنما يكون ممتنعا لأجل استلزماته ذلك (اجتماع الوجود والعدم) فان توقف (ا) على (ب) يستدعي تقديم (ب) في الوجود على (الف)، فلو فرض توقف (ب) على (الف) أيضاً يلزم تقديم (الف) على (ب) المفروض تأخّره عنه، و يرجع بالأخرّة إلى توقف (الف) على نفسه، فلو فرض في مورد لزوم هذا المحذور بلا توسيط الدور، فهو أولى بان يحكم عليه بالامتناع.

و بعد ذلك (الدور في الإنشاء) نقول في المقام: لو أخذ العلم بالحكم قياداً للموضوع في مرحلة الإنشاء يلزم تقديم الشيء على نفسه، و ذلك لأنّه لا بد من فرض وجوده بما أنه مرأة لخارجه قبل وجود نفسه، إذ الإنشاءات الشرعية إنما تكون على نهج القضايا الحقيقة التي هي المعتبرة في العلوم (أي يعتبرها مفترض وجودها) و ليست من القضايا العقلية التي لا موطن لها إلا العقل (و لا يفترض وجودها) و لا من أنبياب الأغوال التي تكون مجرد فرض لا واقعية لها أصلًا، بل الإنشاءات الشرعية إنما هي عبارة عن جعل الأحكام على موضوعاتها المقدرة وجوداتها، و هذا يجعل (للقضيّة الحقيقة) إنما يكون قبل وجود الموضوعات في الخارج، و عند وجودها تصير تلك الأحكام فعلية.

و حينئذ لو فرض أخذ العلم بالإنشاء (أي في الجعل) قياداً للموضوع في ذلك المقام (الإنشائي) فلا بد من تصور الموضوع بما له من القيود لينشأ الحكم على طبقه، و المفروض أنّ من قيود الموضوع العلم بهذا الإنشاء نفسه (إذ العلم يعده من إحدى قيود تحقق الموضوع فلابد أن يعده العلم مفروض الوجود أيضًا كال موضوع) فلا بد من تصور وجود الإنشاء مرأة لخارجه قبل وجود نفسه (الإنشاء) و هذا كما ترى يلزم منه تقديم الإنشاء على نفسه، و هو ضروري الامتناع. (إذ لو افترضنا تعلق العلم بالإنشاء لاستبعان أن يتقدم الإنشاء على نفسه لكي يتحقق العلم به فيلزم من وجوده عدمه، و لهذا لا نتخذ العلم قياداً في الموضوع) [4]

[1] فوائد الأصول (النائي). 1. Vol. 145-146 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[2] نایینی محمدحسین. أجدد التقريرات. 1. Vol. 105 قم - ایران: کتابفروشی مصطفوی.

[3] نایینی محمدحسین. فوائد الأصول (النائي). 1. Vol. 146 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[4] فوائد الأصول (النائي). 1. Vol. 147 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.